١٤ اكتوبر

الثمن ١٠ فلس

العدد ٣٧٤ السنة الثانية

الثلاثاء ٢٠ محرم ١٣٨٩ هـ
٨ ابريل ١٩٦٩م

رئيس التحرير المسئول
تلفون ٥٢٨٢٠

عبد الباري قاسم
ص.ب ٤٢٢٧

صحيفة .. يومية .. سياسية

* فيصل عبد اللطيف يلقي بيان حكومة الثورة

المسالة المالية لابد من حلها بالتعاون مع الراسمال الوطني

المؤسسات الجماهيرية ستجد الفرصة المبادرة في تعميق خط الثورة

اللجنة التنفيذيه تدرس مشروع الدستور وتشكيل هئية تشريعيه





عقد أمس مجلس الوزراء اجتماعاً قصيرا برئاسة الاخ الرئيس قحطان الشعبي رئيس الجمهورية بعد أن أدى الاخ فيصل عبد اللطيف رئيس الوزراء واعضاء حكومة الثورة الجديدة اليمين الدستوري امام السيد رئيس الجمهورية في الساعة الواحدة من بعد ظهر امس .

وقد رحب السيد رئيس الجمهورية بالسيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء الجدد واكد لهم ان تحملهم مسؤوليتهم الجديدة ليس تشريفا بل هو تكليف من الثورة لخدمة الثورة والشعب والتفاني في خدمته وتحقيق الانجازات لجماهير الشعب في شتى المجالات .

واوضح السيد رئيس الجمهورية ان التغييرات التي استحدثت وفي مقدمتها تعيين رئيس للوزراء ليست تغييرات شكلية وانما هي اجراءات ثورية تطلبها المرحلة الراهنة .

واكد السيد السيد الرئيس ضرورة السير الايجابي لتنفيذ برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي المقر من قبل القيادة العامة للجبهة القومية .

ثم تحدث السيد رئيس الوزراء عن امتنان وتقدير مجلس الوزراء للسيد رئيس الجمهوريه قحطان محمد الشعبي عن الثقة التي اولاها له وللسادة الوزراء .

واكد للسيد الرائيس ان الحكومة الجديدة ستسير على نفس طريق العمل المتفاني والنضال الثوري الدؤوب لمصلحة الثورة بقيادة الجبهة القومية والشعب وبتوجيهات السيد رئيس الجمهورية ووفق برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي الذي اقرته القيادة العامة للجبهة القومية في اواخر العام الماضي والبرنامج الوزاري وان المرحله القادمة تشكل تحديا كبيرا للنظام الثوري التقدمي في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ولابد ان نجابهها ببذل اقصى الطاقات وتسخير كل الكفاءات لخدمة الشعب والثورة .

هذا وقد القى مساء امس الاخ المناضل فيصل عبد اللطيف رئيس الوزراء و وزير الخارجية أبيان حكومة الثوورة لجديدة والتى تم تشكيلها يوم امس الاول بعد اجتماعات القيادة العامة للجبهة القومية الاخيرة وباجماع شامل من قبل القيادة العامة ، وهذا نص البيان :

ايها الاخوة المواطنون

ان تكليفي من قبل سيادة رئيس الجمهورية والثقة التي اولنني اياها القيادة العامة للجبهة القومية بالاجماع لتحمل اعباء رئاسة الوزارة وفي هذا الظرف بالذات لمسئولية جسيمة سأعمل باخلاص وبكل جهدي لاكون في المستوى المؤمل مني .

لقد استطاع سيادة الاخ رئيس الجمهورية بالتعاون مع الاخوة الوزراء وبتعاون التنظيم وصمود قواتنا المسلحة والامن العام ان يسير دفة الامور في ظل ظروف صعبة وقاسية واني لواثق كل الثقة من توجيهات سيادته ودعم وتأييد الاخوة اعضاء القيادة العامة واستعادة التنظيم وحدته وحيويته وفاعليته سيجعلني وزملائي اعضاء الوازارة قادرين على انجاز ما كلفنا به من مهمات في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة في تاريخ جمهوريتنا ولتأكيد سلطة الجبهة القومية سلطة الثورة .

واننا لواثقون ان كل الجهود الرسمية والشعبية ستتظافر في هذه المرحلة اكثر واكثر لمواجهة كل الصعاب التى خلفها لنا الاستعمار ولتعميق خط الثورة التي ضحى المئات من اجلها .

وتأتي قيمة هذا التكليف في وقت يتجه تنظيمنا القائد الجبهة القومية لتجاوز ازمته الداخلية وتمتين وحدة صفوفه الثورية على اسس من الديمقراطية الداخلية والمركزية المرنة مستفيدا من تجربته الطويلة والخصبة ومرتكزا على برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، واني وزملائي لنعي تماما ان المسألة المالية تعتبر من اصعب المشاكل واكثرها الحاحا لارتباطها بحياة المواطنين اليومية ولذلك فان خطة واضحة ومدروسة ستتابع من قبل هذه الحكومة واننا لواثقون ان شعبنا البطل لقادر ان يتفهم هذه المسألة جيدا وبالتالي سيسهم بدوره للمساعدة في التغلب على هذه الناحية من حيث الاعتماد على الذات ، وان متابعة الاهتمام بالوضع الاقتصادي حسب تخطيط وبرمجة على اسس علمية والمبادرة في متابعة تنفيذ المشاريع التي تعاقدنا بشأنها مع الدول الشقيقة والصديقة سواء في شكل قروض او مساعدات سيوفر لنا مستقبلا رفع مستوي المواطن والدخل القومي عامة وبالدفع بالاقتصاد الوطني في طريق الانتاجي الصناعي والزراعي كما جاء في برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي واننا نؤكد ان للراسمال الوطني دورا هاما في هذا المجال نثق انه سيقوم به وان الحكومة من جانبها ستوفر كل فرص الحماية والتشجيع له حسب خط التنمية الهادفة الى تحرير الاقتصاد الوطني كما ان الاحداث وتطور العلاقات بالشكل المؤسف له معنا من قبل حكومة الجمهورية العربية اليمنية يتطلب منا معالجتها بفهم ونضج وروح مسؤولة مع تغليب مصلحة الثورة والشعب اليمني الواحد في الشمال والجنوب باستمرار لنمهد الطريق عمليا لقيام وحدة يمنية شعبية ديمقراطية في طريق الوحدة العربية الاشتراكية

واني وزملائي لندرك تماما اهمية التأكيد على سيادة القانون ومساواة الجميع امامه وتكافؤ الفرص على اساس المواطن الصالح في المكان المناسب كما نؤكد هنا للمواطنين المغرر بهم ان الوطن يرحب بكل مواطن شريف يلتزم بمسئولية المواطن الصالح وينقطع عن عناصر التخريب المأجورة واننا اذ نشير انه بقدر ما نكون رحماء واسعي الصدر وساهرين على مصلحة الشعب سنكون اشداء وحازمين تجاه كل من يحاول ان يخل بالقانون او يسير ضد مصلحة الجماهير الكادحة .

كما ان اللجنة التنفيذية للجبهة القومية وحسب قرار القيادة العامة تتابع باهتمام وجدية متزايدة الاسراع في الانتهاء من اعداد الدستور للبلاد وقيام هيئة تشريعية تمثل قوى التحالف الشعبي التى تحددت في برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي كما تؤمل ان تقطع شوطا في تعديل وتعريب القوانين بما يكفل صياغة الملامح القانونية للمجتمع بما يتمشى مع الواقع الموضوعي الثوري الذي افرزته ثورة الرابع عشر من اكتوبر منذ عشية الاستقلال .

وسنمضي قدما لتعميق خط الثورة في الريف بالاستمرار بتطبيق الاصلاح الزراعي وضرب الاقطاع واقامة التعاونيات والعمل بكل ماامكن للارتفاع بمستوى الفلاح المعدم في ريفنا المحروم ابان عهد الاستعمار والاقطاع .

ونؤكد هنا ان كل منظماتنا الجماهيرية العمالية والفلاحية والطلابية والمنظمات الشعبية واتحاد المراة ستجد كل تعاون وفرص متاحة لها للمبادرة في تعميق خط الثورة والدفاع عنها والمضي في الانتاج حسب برامج العمل المقرة من قبل اللجنة التنفيذية للجبهة القومية .

وان سياستنا العربية والعالمية واضحة تتلخص في العمل من اجل تحرير الوطن العربي من الامبريالية والصهيونية وقيام الوحدة العربية وفي معاداة الامبريالية ودعم حركات التحرر الوطني في العالم وتمتين العلاقات والروابط مع الدول الاشتراكية ومحاربة التفرقة العنصرية لنبني عالم تسوده العدالة والسلام .

ايها الاخوة المواطنون

ان الظرف الخاص الذي تمر به امتنا العربية وهي تواجه الاصرار الامبريالي الصهيوني في ابقاء اوضاع عدوان ٥ حزيران واصرار الاستعمار البريطاني على البقاء في الخليج العربي يفرض علينا مسئولية ضخمة ولن تتأتى في مساهمتنا الايجابية في لعب دورنا الا من خلال تمتين جبهتنا الداخلية وتعميق خط الثورة بشكل تنطلق فيه كل قدرات شعبنا المبدعة والخلاقة للعمل لصالح جماهيرنا الكادحة .

وامام التحديات الامبريالية والرجعية لثورتنا وجمهوريتنا فان وحدة تنظيمنا الطليعي الجبهة القومية والتزامه ببرنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي

البقية في ص ٤

* تعيين ضباط عمل بموجب قانون تسوية النزاعات العمالية المتعلقة بالتنقيص

* لا يجوز الاقدام على خطوة تنقيص العمال الا بعد موافقة طرف العمال ممثلا بالاتحاد العام للعمـــــــال

كتب عبدالستار شايف :



اصدر امس الاخ عمر كتبي عمر وزير العمل والشئـــون الاجتماعية قرارا وزاريا رقـم ٥ لعام ١٩٦٩م عين فيه حاملي الوظائف التالية كضباط عمل وذلك لاغراض قانون تسوية النزاعات العمالية المتعلقة بالتنقيص لعام ١٩٦٩م وهم :

أ – وكـيل وزارة العمل والشئون الاجتماعيه ومدير العمل والشئون الاجتماعية .

ب – وكيل مدير العمل والشئون الاجتماعية .

ج – مساعد مدير العمل والشئون الاجتماعية .

د – ضابط عمل اول .

هـ – ضابط عمل .

وكان قد اتضح في الاونة الاخيرة ان بعض اصحاب الاعمال يقدمون على تنقيص عمالهـــم باعداد كبيرة دون الرجـوع الى النقابات المعينة ودون مراعاة لأزمة البطالة القائمة ، وهكذا فإن مشكلة البطالة تزداد تعقيدا، رغم الجهود المبذولة التي تبذلها وزارة العمل والشئون الاجتماعية لايجاد الحلول ، الا ان هـذه الحلول هي في الاساس جزئية ومؤقته .

واقدام بعض اصحاب العمل بتنقيص العمال هو في حد ذاته تصرف غير مشروع ، وتعقيد اكثر لمشكلة البطالة .

والجدير بالذكـر ان الاخ رئيس الجمهورية قحطان محمـد الشعبي كان قد أصـدر قانونا لتسوية النزاعات العمالية المتعلقة بالتنقيص لعام ١٩٦٩م وقـد حدد القانون صاحب العمـل بكل شخص طبيعي او اعتباري يستخدم عشرة عمال او اكثر وحدد القانون ايضا طـرف العمال بالنقابة الممثلة للعـمال المعنيين و المسجلة بمقتضى نصوص قانون النقابات والنزاعات المهنية، وفي حالة عدم وجود التمثيل بواسطة نقابة فيرعـى الاتحاد العام طرف العمال

وقد اوضح القانون المذكور:

أ – انه قبل اتخاذ اية خطوة تتعلق بالتنقيص يجب على صاحب العمل وطرف العمال عقد جلسة مشتركة للجانبين بطلب اي منهما وذلك لغرض الوصول الى تسوية حول الاجراء الذي ينـوي صاحب العمل اتخاذه .

وعلى صاحب العمـــل ان يقدم لطرف العمال كشفا باسماء العمال الذين شملهـم التنقيص وكذلك شرحا وافيا للوضـع المالي اذا طلب طـرف العمال ذلك .

وفي حالة عدم الاتفاق بين صاحب العمل وطرف العمال يحق للاتحاد العام حل المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، واذا لم يتفق الاثنان في هذه الحالة ايضا فيحال النزاع فورا الى ضابط العمل .. وفي حالـة الفشل في هذه الحالة ايضا فيحال النزاع الى هيئة التحكيم ..

وتقوم هيئة التحكيم بالاستماع الى كل من صاحب العمـــل وطرف العمال والاتحـاد العام ويحق لها استدعـاء أى شخص ترغب من استدعائه .. ولهـا صلاحيات المحكمة العليا في اجبار أي شخص الحضور أمامهـا او إبراز أية وثيقـة أو معلومات تطلبها ..

وتصدر هيئة التحكيم قرارها الذي يكون نهائيا ولا يحق للطعن



فيه أو الاستئناف منه الى المحاكم الا في حالة تقـديم التماس الى وزير العمل والشئون الاجتماعية في خلال فترة لاتزيد عن أسبوع ويجوز للوزير في هذه الحـالة ان يصادق على أو يعدل أو يلغى قرار هيئة التحكيم .. ويكون أمر الوزير نهائيا .

وفي حالة الاتفاق على تطبيق التنقيص فعلى صاحب العمل ان يسترشد بما يلى .

١ – يحـال الى المعاش العمال الذي بلغوا سن التقاعد بمقتضى شروط الخدمة المعمول بها بـين صاحب العمل والعمال المعنيين .

٢ – يسرح العمال الذين يعملون في أعمال مؤقته .

٣ تسرح المرأة المتزوجة التي لزوجها دخل ثابت معقول .

٤ – يسرح من له خدمة أقل من غيره مع الاخذ بعين الاعتبار الكفائه المطلوبه .

٥ – كل عامل يملـك كفائه أو خبره تعتبر ضروريـة لسير العمل يمكن ان يستمر في عمـله بموافقة الجانبين بغض النظر عن الفقرات الاربع السابقة ويبقـي في العمل كل من له حق قانوني خاص بالاستمرار في العمل وذلك بمقتضى تشريع معين .

واشار القانون ان يتحتم على صاحب العمل ان يمنح كل عامل يطبق عليه التنقيص اشعار للفترة المشار إليها أدناه أو اجر تلك الفترة كاملة بدلا من الاشعار وذلك بالاضافة الى حقوق نهاية الخدمة المستحقه له :

١ – بالنسبة للعامل الذي يتقاضي أجراً يومياً سبعة أيام .

٢ – بالنسبة للعامـــل الذي يتقـــاضي أجرا نصف شهري ثلاثون يوما .

٣ – بالنسبة للعامل الذي يتقاضى اجراً شهريا خمسة واربعون يوما .

وتعطي ثلاثة أضعاف فترة الاشعار للعامـــل الذي تزيد خدمته عن عشر سنوات .

ونص القانون ايضا على العقوبة في حالة إعاقة تنفيذ احكام هذا القانون من قبل اي عامل يقوم بعرقلة سير العمل او التحريض على عرقلة العمل - وذلك بالسجن فترة لاتقل عن شهرين ولاتزيد عن اثني عشر شهرا او بغرامـــة لاتقل عن خمسين دينارا ولاتزيد عـــن مائتين وخمسين دينـار وفي حالة مخالفة صاحب العمل لاحكام القانون او عدم الالتزام لقرار هيئة التحكيم النهائي فيرفع تقرير عن المخالفة الى القاضي الجزئي الاول .

وفي حالة ثبوت مخالفة احكام القانون لدى القاضي الجزئي الاول فعليـه ان يحكم على صاحب العمل بما يلي :

١ – ان يدفـــع المستحقات الكاملة للعـــمال الذين تأثروا بالتنقيص ويشمل ذلك حقوق نهاية الخدمة والمبالغ المستقحة كأجر بدلا عن فـــترة الاشعار المنصوص عليها وفي حالة عجـز صاحب العمل عن دفع تلك المستحقات أو أي جزء منها فعلى القاضي الجزئي الامر بالحجز على جميع ممتلكات صاحب العمل المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك الاموال المودعة في المصارف واصدار الاوامر المناسبة للتصرف فيها الى حد الايفاء بجميع مستحقات العمال .

٢ – ان الامر القاضي الجزئي الاول صاحب العمل بأن يدفع لخزينة الدولة لا تقل عن نصف مجموع مستحقات جميـع العمال الذين تأثـروا بالتنقيص ولا تزيد عن مجمـوع تلـــك المستحقات كاملة ، وفي حـالة فشل صاحب العمل عن دفـع الغرامه أو أي جزء منها فعلى القاضي الجزئي الأول أن يأمر بالحجز على جميـع ممتلـكات صاحب العمل المنقولة وغـير المنقولة بما في ذلك الامـوال المودعة في المصارف واصـدار الاوامر المناسبة للتصرف فيهـا لصالح خزينة الدولة الى حـد بالغرامة المفروضة على أن تكون الافضلية لدفع جميع مستحقات العمال واذا لم تكن هنـاك ممتلكات كافية لدى صاحب العمل لسداد الغرامة المفروضة كامـلة

« البقية في ص ٣ »

« جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية »

اعلان

(مادة ٣٠ من قانون الميراث لسنة ١٩٣٨م)

المحكمة العليا - عدن

طلب متنوع رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩م

بما ان عائشة بنت طالب علي المقيمة في شارع ديزن المعلا – عدن قد توفت في عدن في ٢٤ نوفمـــبر ، ١٩٦٨م . وبما ان محمد حسن محمد صديق أقيـــم في المعلا – عدن قد تقدم بطلب الى المحكمة العليا بقصد الحصول على اعتراف رسمي لورثة المتوفية المذكورة . فاننا نعلن بهذا ان على جميع الاشخاص الذين ينازعون بحق عائشة بنت طالب علي وبحق المذكورة اسماؤهم أدنـــاه :

حليمة بنت محمد صديق ابنة المتوفية .

محمد حسن محمد صديق ابن المتوفية .

كورثة المتوفيه عائشة بنت طالب علي الحضور امام هذه المحكمة في الساعة ٩ صباحا في تاريخ ١٩٦٩/٤/٣٠م لتقديم اعتراضاتهم ، ونعلن بهذا انه مالم يقدم اعتراض معقول قبل انتهاء المدة المحددة اعلاه فان المحكمة ستباشر فورا النظر في دلائل اثبات حقوق الاشخاص المذكورين اعلاه وستمنح محمد حسن صديق بعد ثبوت استحقاقهم بشهادة اعتراف بهم كورثة شرعيين للمتوفيـــة عائشة بنت طالب علي .

صادر بعدن بتاريخ ٥ ابريل ١٩٦٩م

بأمـــر

مسجل المحكمة العليا ،

كريتر – عدن

« ١٤ اكتوبر ص ٢ »

المؤسسة الوطنية لاستيراد السلع الاستهلاكية

حول الاجتماع الاول للجمعية العمومية - ٤

س – ماهي الطريقة التي ستتبع لاختيار ممثلي القطاع الخاص في مجلس ادارة المؤسسة ؟

ج – الطريقة التي سيتم بها الاختيار لممثلي القطاع الخاص في مجلس ادارة المؤسسة هي مايلي :-

١ – عندما يأخذ المساهم القائمة التي تضم اسماء المرشحين لعضوية مجلس ادارة الموسسة يقوم باختيار ثلاثة من المرشحين الذين تضمهم القائمة ويترك اسماؤهم دون شطب ، ثم يشطب على جميع الاسماء الاخرى . وهذا يعني انه وصل الى قناعة كاملة بأن خيرمن يمثله في مجلس ادارة المؤسسة هم الاشخاص الذين ترك اسماءهم دون شطب .

٢ – عندما ينتهي كل مساهم من عمله هذا ستقوم لجنة خاصة بجمع قوائم الترشيح وحصر عدد الاصوات التي فاز بها كل مرشح على حده .

٣ – ثم يتم بعد ذلك اختيار الثلاثة المرشحين الذين فازوا بأكبر عدد من الاصوات ليكونوا اعضاء في مجلس ادارة المؤسسة عن القطاع الخاص .

س – واذا حصل عدد من المرشحين على اصوات متساوية فما هي الطريقة التي ستتبع في اختيار ممثلي القطاع الخاص في مجلس ادارة المؤسسة ؟

ج – في حالة حصول عدد من المرشحين على اصوات متساوية سيتم اختيار ثلاثة منهم بواسطة القرعة « اي ان الثلاثة المرشحين الذين سيفوزن بواسطة القرعة هم الذين سيحصلون على عضوية مجلس ادارة المؤسسة كممثلين عن القطاع الخاص .

س – هل سيتم اختيار اعضاء احتياطيين للاعضاء الممثلين للقطاع الخاص .

ج – عندما ينتهي اختيار الثلاثة الفائزين الأوائل « الذين فاز كل واحد منهم بواسطة الاصوات أو القرعة » ليكونوا اعضاء في مجلس ادارة المؤسسة عن القطاع الخاص سيتم اختيار الشخص الرابع الذي يليهم بعدد الاصوات أو من حيث القرعة ليكون عضوا احتياطياً .

وستكون مهمته ان يحل محل أي عضو لم يتمكن من حضور جلسات مجلس ادارة المؤسسة أو ان يشغل عضوية أي عضو شغرت عضويته لأي سبب من الأسباب وذلك ليكمل المدة القانونية المتبقية للعضويه الشاغرة .

س – وفي حالة تغيب أكثر من عضو بصورة دائمة ولاسباب قاهرة فما هى الطريقة التى ستتبع في اكمال المدة القانونية لعضويتهم؟

ج – في حالة شغور اكثر من عضوية أي تغيب اكثر من عضووبصورة دائمةلأي سبب من الاسباب في هذه الحالة يدعى ممثلي القطاع الخاص الى اختيار من يحل محلهم وفي اجتماع عام المساهمين وذلك لتكملة المده القانونية المتبقية لعضويتهم .

س – بالنسبة للشخصيات الاعتبارية (أى الشركات والمؤسسات) ما هي الطريقة التي ستتبع لتمكين هذه الشخصيات الاعتبارية من استعمال حقها في التصويت والترشيح ؟

ج – بامكان المسئول عن أي مؤسسة تجارية أو أي مؤسسة اخرى ساهمت بالمؤسسة أن يفوض كتابياً أي شخص لحضور الاجتماع الاول للجمعية العمومية وسيتمتع هذا الشخص الذي فوض كتابياً بكل ما يتمتع به أى مساهم آخر .

س – بالنسبة للمساهمين من ابناء المحافظات الاخرى ماهي الوسيلة التي ستتخذونها لتمكينهم من المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة ؟

ج – بالنسبة للمساهمين بالمحافظات الخمس ستتبع معهم نفس الاجراءات التي اتبعت مع المساهمين في المحافظة الاولى . وباستطاعة المساهمين في هذه المحافظات تنسيق الامر فيما بينهم وذلك بعقد اجتماع للمساهمين في كل محافظة وتكليف عدد من المساهمين بحضور اجتماع الجمعية العمومية نيابة عنهم وسيتمتع مفوضيهم بحق التصويت والترشيح .

١٤ اكتوبر تحقق في حادثة تزوير شيك في احد مصارف عدن

كتب محبوب علي :

استطاعت صحيفة ١٤ اكتوبر ان تحقق في حادثة تزوير شيك التي حدثت مؤخراً في البنك الاهلي في كريتر خلال الاسبوع الماضي .

وقد علمت صحيفة ١٤ اكتوبر من بعض المصادر الموثوق بها أن أفراد العصابة الذين حاولو تزوير شيك بمبلغ ٢٤٠ الف شلن تم القبض عليهم فوراً واستطاعت فرقة الامن التابعة لقسم المباحث القاء القبض على المتهمين بعدما وجدت في حوزتهم ثلثي المبلغ المأخوذ .

هذا وصرح المصدر بأن ثلث المبلغ انفقه رجال العصابة في شراء سيارتين جديدتين من نوع (أوستين) و (أبيل) وبعض المستلزمات لهم من أثاث وملابس وغير ذلك هذا وعلم المندوب ان المتهمين سيقدمون للمحاكمة بعد اجراء التحقيقات معهم قريباً .

ومن جهة أخرى ان رئيسا العصابة والذين يعملان ككتبه في البنك القى القبض عليهما واعتقلا فوراً عند وقوع الحادث .

انقلاب سيارة على الطريق البحري

شاهد مندوب صحيفة ١٤ اكتوبر أثناء مروره على الطريق البحري الى منطقة الشيخ عثمان انقلاب سيارة أمريكية من نوع شوفرليت في الساعة التاسعة والربع من مساء قبل أمس الأول هذا وقد علم المندوب ان السيارة تهشمت في الجزء الاعلى منها دون أن تحدث أية اضرار في أرواح من فيها ومن ناحية آخرى علم المندوب أن سائق السيارة كان وزميله الآخر ثملان للغاية وقد أخذا الى المستشفى فوراً عقب وقوع الحادث ولم تحدث لهما اضرار

« بقية من ص ٢ »

أو أي جزء منها فسيكون معرضاً للسخن لفترة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات

وأشار القانون الى أن أي نص في أى قانون آخر أو لوائح أو في أي عقد للعمل أو في أية شروط للخدمة يتناقض مع هذا القانون يعتبر لاغياً .

وفد من وزارة العمل الجزائرية يزور عدن

وصل صباح أمس الاول الى عدن وفد من وزارة العمل بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة والمكون من الاخوين احمد رقيقة ومحمد شطاح .

وقد قام الوفد يوم أمس الاول بزيارة لدار الرئاسة وتقديم التحية للسيد رئيس الجمهورية ثم توجه الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث اجتمع بالاخ عمر كتبي عمر وزير العمل والشؤون الاجتماعية ودامت المقابلة زهاء الساعتين .

وقام الوفد صباح أمس بزيارة مركز التدريب المهني ، والمعهد الفني بالمعلا

وفي المساء قام بجولة في مدينة كريتر زار خلالها صهاريج الطويلة

زواج سعيد

سيتم يوم ١١ ابريل ١٩٦٩م الموافق ١٣٨٩/١/٢٤ هـ زواج فضيلة الشيخ احمد ابن احمد مهيوب المدرس حالياً في المدرسة القومية للبنين بعدن .

وبهذه المناسبه نزف إليه من قلب يغمره الفرح ونفس مفعمه بالسرور ارقى التهاني واخلص التمنيات . في ظل الحياة الزوجية والف مبروك .

يحي عبدالرقيب ، احمد مهيوب

دورة تدريبية لاحد ضباط العمل في البرنامج الوظيفي لمحو الامية

غادر عدن يوم الخميس الماضي علي عبده ناشر ضابط عمل أول (بالوكالة) في وزاره العمل والشؤون الاجتماعية متوجهاً الى القاهرة لحضور دورة تدريبية في درارسة البرنامج الوظيفي لمحو الامية في (سيرس الليان بالقاهرة) .

ومن المقرر ان تستغرق الدورة أربعة أشهر .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

المحكمة العليا - لعدن

طلب متنوع رقم ٦٨ لعام ١٩٦٩م

المتوفي : احمد عبدالرب محمد فضل .

مقدم الطلب : رضية بنت علي صالح .

بما ان المتوفي احمد عبدالرب محمد فضل . الذي كان مقيم في عدن وتوفي في عدن خلف الممتلكات التالية والورثة التالية أسماؤهم .

الممتلكات

٥٠٠ دينار ، ٥٢٨ فلس . مودوعة في وزارة الصحة

الورثة

رضية علي صالح ارمله ، جلال احمد عبدالرب ابن عدنان احمد عبدالرب ابن ، هدى احمد عبدالرب ابنه .

وبما ان رضية علي صالح قد تقدمت بطلب الى المحكمة العليا لعدن لمنحها شهادة ميراث .

نعلن لجميع من يدعون وجود حق لهم في تركة المتوفي المذكور ان يحضروا الى المحكمة المذكوره لتقديم طلباتهم في يوم ٣٠ من شهر ابريل ١٩٦٩ م في الساعة التاسعة صباحا حق يمكن تسليمهم التركه عند توافر الاثبات .

وقم وختم بختم المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل ١٩٦٩م

مسجل المحكمة العليا – عدن

مشكلة تبحث عن حل!

ركبت سيارة الاجرة من مدينة الشيخ عثمان قاصداً منطقة كريتر وتحركت السيارة في الساعة العاشرة صباحاً من نقطة وقوف السيارات « الاجرة » بجانب مركز شرطة الامن في الشيخ عثمان .. وبعد التحرك من نقطة الوقوف اتجهت السيارة نحو الشارع حيث اخذ السائق يلف بالسيارة في الشوارع يبحث عن زيادة ركاب حيث كانت السيارة قد اخذت المقرر لها حسب القانون الذي يجب ان تحمله السيارة ، وحاولت مع الاخوة الركاب ان نقنع السائق بالتوجه صوب مدينة كريتر وذلك لارتباطنا بأعمال فقال :

(يا إخوه لا تستعجلوا انا عندي اولاد وسأبحث لي عن راكبين فقط لاخذهم لأستطيع توفير مصاريف العائلة) واصر على موقفه هذا إلى ان وجد راكبين بجانبنا نحن الخمسة الذين على السيارة واتجه السائق نحو مدينة كريتر ومر في مدينة خور مكسر حيث كان بعض الاخوة الركاب يريدون النزول هناك وطلب منه احدهم ان يمر به إلى مكانه ووعده باضافة نصف ثمن على الاجرة المحددة

وظللنا صامتين والسائق يلف بنا في شوارع خور مكسر حيث وصلنا في النهايه الى مكان الاخ الراكب وبعدها طلب الراكب من السائق انتظاره حيث سيأخذ اخر الى مدينة كريتر ووافق (السائق) على الانتظار وبقينا نحن ننتظر والساعه تقارب الحادية عشر حيث كان قد اخرنا عن مدينة الشيخ عثمان وهو يبحث عن راكبين اخرين ومكثنا حوالي عشر دقائق ننتظر الى ان جاء الراكب وبرفقته زميله حيث ركب الاثنان بالكرسي الخلفية للسيارة وأصبحنا خمسة أشخاص في السيارة الخلفية وثلاثة اضافه الى السائق في الكرسي الامامية ، ومع لفيح الشمس الحار ونحن نعيش في حالة يرثى لها حيث كان الاخوه الركاب كما يبدو علي عجل نتيجة ارتباطهم بأعمال .

ووجه أحد الاخوه الراكبين نصيحة الى السائق قال له فيها (انه ليس من حقك ان تلف بنا هذه المسافة كلها وبالتالى تحمل على السيارة اكثر مما هو مقرر لك) ولكن السائق ودون مراعاة لما قد جعلنا نتحمله من متاعب في خلال هذه الفترة التفت الى الراكب وقال له ان عندى اسره كبيرة وبحاجه الى مصاريف خاصه لى وانت ليس من حقك ان تقول هذا الكلام ولم استطع تحامل هذا الكلام وحاولت افهم السائق بالاخطاء التي ارتكبها في حقنا ولكنه استمر يحاول شتم الراكب الذي بداه بالكلام وتوقف السائق عن السياقه (ولف قميصه من على جسمه) ونزل وهو يطلب من الراكب النزول من على السيارة « لأخذ منه الثأر » كما قال وحاولنا تهدئة الموقف ولكن السائق رفض ان يعود الى السيارة ليوصلنا وقال لن اطلع السيارة حتى « آخذ بالثأر » من هذا رظل يشتم الراكب واخيرا اقنعناه بالسياقه ، وعند الوصول كادت تحصل معركه بين السائق والاخ الراكب

ووجدنا ان السائق كان في حالة (سكر) أي أنه كان شارب خمره ، وحاولنا انهاء المشكلة بعد ان كادت الساعة تقارب الثانية عشر ظهرا

ونحن نقول هنا للاخوة في نقابة التاكسيات في اتحاد العمال والاخوة في الامن العام أين واجبكم نحو مثل هذه التصرفات التي تسبب المواطنين مشاكل بالامكان تفاديها وحلها

إن النقابة العامة للتاكسيات لابد من ان تقوم بواجبها في توجيه السائقين نحو اداء مسئولياتهم وافهامهم لكيفية خدمة المواطنين وعدم احداث اي مشاكل لهم إن دور النقابة يكمن في انها تجمع الاشتراكات وتعالج بعض المشاكل الموجودة بين صفوف السائقين ولكن دورها بدرجة أساسية وألية يكمن في توجيه السائقين نحو فهم واجباتهم سواء في تحمل مسئولياتهم كسواقين نحو الركاب أو مسئولياتهم نحو الثورة ، ولاشك بأن الأخوة في الاتحاد العام يدركون هذا ، ويعرفون ضرورة الالتزام به والعمل على تنفيذه .

كذلك الاخوة في الأمن العام الذين تقع على عاتقهم مسئولية مراقبة حالة السكر والحالات الغير طبيعية عند سائقي سيارات الاجرة حتى لايتعرض المواطن للمشاكل .

فنرجو .. وعسى

(توفيق سعد)

تشكيل حكومة العمري الجديدة

جزء من مخطط الاعداء

كيف تم تشكيل الحكومة الجديدة في الجمهورية العربية اليمنية التي شكلت برئاسة الفريق « العمري » ومن يقع على شاكلته وما هو التغيير الجديد والتحولات الجديدة وما هي الاسس التي شكلت هذه الحكومة بموجبها ؟ وللاسف الشديد لقد كان اعلان التغيير لهذه الحكومة هو جزء من مخطط واعمال تآمرية تشهدها العاصمة صنعاء . انه موقف مفضوح لتشكيل الحكومة الجديدة والعناصر التي احتوتها التي كانت ولا زالت على كراسي الحكم تتآمر على النظام الجمهوري وافراغ محتواه ، وهذه التغييرات قد جاءت في وقت عرف فيه شعبنا اليمني ما يرتكبه الحكام والمسئولون العملاء للامبريالية ضد كرامته وأنسانيته وضد ثورته وجمهوريته ومستقبله .

وليست الا البداية لحكام الشمال في ممارسة مثل هذه الاساليب التآمرية والخطوات العنجهية العمياء التى أطاحت بمضمون ثورة ٢٦ سبتمبر التقدمية وضرب العناصر الوطنية النزيهة إنها مهزلة مكشوفة .

ان حكومة العمري الجديدة دليل لتلاحم كافة القوى الملكية للاشتراك في التآمر على ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر لتيح لهم المجال لمزيد من التآمر والانقضاض على الوطنيين ولبث احقادهم وادعاءاتهم المغرضة

ولكن مهما كانت التشكيلات الوزارية واختلاق المجالس اللا وطنية التي تحاول طغمة التآمر اقامتها فالجماهير في النهاية ستعرف مصلحتها وهى بالمرصاد لاعدائها لتثبت في القمة اهداف ومبادىء ثورة ٢٦ سبتمبر التقدمية وستبني المجتمع اليمني الديمقراطى الواحد .

« فؤاد عبده »

مفاهيم من مبادىء القانون الدولي

ان المواطن العادي يسمع كل يوم تقريباً مفاهيم تعاريف اما بواسطة الراديو أو التلفزيون . وهذا ما يحدث غالباً ، أو عن طريق اطلاعه على المجلات والصحف المحلية والاجنبية .. ويصادف في معظم الاحيان أن يقرأ المواطن هذه المفاهيم لظواهر دولية عادة . الا أنه لا يفقه معنى وجوهر هذه المفاهيم .. وتراه يرددها دائماً على اعتبار ان اجهزة الاعلام تردد هذه المفاهيم يومياً . كذا يتوجب على الانسان الذي يعي هذه التعابير ونواحيها تفسيرها للمواطن العادي حتى يكون الاحتكاك بها له ردود سريعة لدى المواطن العادي . ولنأخذ على سبيل المثال ما نسمعه ونقرأه كل يوم من الاخبار المحلية والعالمية .. والتعليقات على تصرفات الدول في علاقاتها بالمجموعه الدولية .. وعن أن الدولة الثلاثية قامت بارتكاب عمل من شأنه ان يسيء الى الاسرة الدولية . وبالتالي انتهكت ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .. ويتكرر الكلام .. ويردد المواطن الاحاديث المشابهة لهذا . فنسمع مثلا .. ثم نقول .. بأن اسرائيل باعتداءاتها المتكرره على البلدان العربية انما تنتهك القانون الدولي وحرمة ميثاق الامم المتحدة .. ان هذا بلا شك كلام صحيح ليس من وجهة نظر صحفية او سياسية فحسب - بل ومن وجهة نظر قانونية أيضا . ولا يكفي الوقوف هنا . بل يتوجب توسيع هذا المفهوم وتعميقه حتى يكون كل انسان على مقربة فكرية من هذه التعابير .

ان القانون الدولي العام هو بكل تأكيد انعكاس للعلاقات الدولية القائمة بين دول العالم . وهو الذي يحدد العلاقات السلمية والاقتصادية بين الدول - هو الذى يدعو الى ارساء قواعد السلام .. نزع السلاح بذل المعونه للشعوب غير المستقلة تأكيد حق الشعوب الى تقرير مصيرها ، تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب رعاية حقوق الانسان وتأكيدها ، تنمية وتطوير . تشريع القانون الدولي وغيرها من المهام التى تقع على عاتق هيئة الامم المتحدة . تلك المهام التي نص عليها بشكل واضح ميثاق الامم المتحدة - ان ميثاق الامم المتحدة هو المصدر الرئيسي للقانون الدولي العام - وعلى ضوئه يسير القانون الدولي ليحقق مهامه الجسيمة - ولينفذ وصايا الاسرة الدولية - واذا اراد الانسان دراسة القانون الدولي العام - معناه أنه يأخذ على نفسه وعاتقه مسئولية تفهم واستيعاب تلك المبادىء التي أوصى بها - ونص عليها ميثاق الامم المتحدة . وما أكثر تلك المبادىء .. لهذا سنأخذ بالتدريج بعض المبادىء الهامة في القانون الدولي تلك المبادىء التي لها علاقة مباشرة بما يجري اليوم في عالمنا .

ان كل قضايا الحرب والسلم في العالم اليوم لا يصعب حلها إذا أتفق كل الاطراف على التقيد بالقانون الدولي . وليعم العالم كله على السلم والخير

لهذا سأبدأ في مناقشة وتفسير معنى « الوسائل السلمية لحل المشاكل العالمية » . على اعتبار ان هذا المفهوم هو أيضاً من جملة المبادىء الهامة المنصوص عليها في القانون الدولي العام . والميثاق الدولي . وسيكون الموضوع هو عبارة عن مناقشة لهذه المبادىء المذكورة آنفاً من وجهة نظر قانونية مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي الدولي المتوتر في الحالة الراهنة .

وجيه عبدالمجيد لقمان

بيانه رئيس الوزراء - بقية -

وان توعية وتثقيف وتقوية وتسليح قواتنا المسلحة وامننا العام الذين اثبتوا شجاعة فائقة وصلابة متينه فى وجه المتآمرين فى العام الماضي والارتفاع بمستوى كفائتهم السياسية والعسكرية والاهتمام ببناء تنظيم الجبهة القومية فيهما الى جانب تنظيم قواتنا الشعبية واعدادها كل ذلك ولاشك سيجعلنا اكثر قدرة على حماية جمهوريتنا وتعميق خطنا الثوري التقدمى ولتلقي الامبريالية والرجعية على يد شعبنا البطل هزيمة نكرة ولتغرس جذور الثورة عميقة في الجزيرة العربية .

ايها الاخوة المواطنون

وانى وزملائى لنشعر من واقع معرفتنا ومعايشتنا لشعبنا وطبيعته الثورية الاصيلة من انه سيمنحنا الثقة والتأييد اللذين عليهما يتوقف نجاحنا في مهمتنا .